رقم الوثيقة: MDE 14/011/2012-

يتعين على العراق وقف تنفيذ أحكام الإعدام

تكرر منظمة العفو الدولية دعوتها إلى وقف تنفيذ جميع أحكام الإعدام الصادرة في العراق، وذلك في أعقاب ورود تقارير تتحدث عن إعدام 26 شخصاً خلال الأسبوع الحالي، ووسط مخاوف من احتمال تنفيذ أحكامٍ مشابهة بآخرين في غضون الأيام القليلة القادمة.

ووردت تصريحات على لسان الناطق باسم وزارة العد ل العراقية تفيد بأنه قد جرى يوم الأربعاء 29 أغسطس/ آب الجاري تنفيذ حكم الإعدام بحق خمسة أشخاص. وبحسب الوزارة، فقد جرى أيضاً قبل يومين من ذلك التاريخ، تنفيذ حكم الإعدام بواحد وعشرين شخصاً آخر، بينهم ثلاث نساء.

وقد تحدثت منظمة العفو الدولية مع ناشطين حقوقيين عراقيين أكدوا وجود ثلاثة نساء تتراوح أعمارهن ما بين 23، و49 عاماً ضمن مجموعة السجناء الذين نُفذ حكم الإعدام بهم الأسبوع الحالي، وذلك على خلفية إدانة إحداهن بارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب، فيما أُدينت الأخريان بتهمة القتل العمد.

ومع تنفيذ الأحكام الأخيرة، يصل إجمالي عدد المحكومين الذين أُعدموا في العراق هذا العام إلى 96 شخصاً. ويُعد ذلك بمثابة الزيادة المقلقة وغير الهينة مقارنةً بأرقام العام الماضي. وبحسب المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية، فقد أُعدم ما مجمله 68 شخصاً خلال عام 2011 في العراق. ومما يفاقم بواعث القلق التي تعتري منظمة العفو الدولية، هو وجود عيوب وثغرات تشوب نظام العدالة الجنائي في العراق.

ومنذ إعادة العمل بعقوبة الإعدام في العراق في عام 2004، حُكم على مئات الأشخاص بالإعدام، وهم الآن بانتظار تنفيذ الأحكام بهم. ولطالما أدانت منظمة العفو الدولية طوال سنوات المحاكمات الكثيرة التي أُدين فيها أولئك المحكومين بالإعدام، مؤكدةً على أنها محاكمات لم تلبِّ المعايير الدولية المعتمدة في مجال ضمان المحاكمات العادلة، وخصوصاً ما يتعلق بانتزاع "الاعترافات المزعومة" تحت التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، ومن ثم استخدام تلك الاعترافات كأدلة ضد أصحابها. ولا تزال بعض محطات التلفزة العراقية تبث اعترافات مصورة للمحتجزين يشهدون فيها على أنفسهم بارتكاب الجرم، حتى قبل بدء المحاكمات، مما يعطل حقهم الأساسي كمتهمين في افتراض البراءة إلى أن تثبت الإدانة.

وتحث منظمة العفو الدولية في هذا المقام السلطات العراقية على الإحجام عن اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام، وتخفيف جميع أحكام الإعدام إلى أحكام بالسجن، والإعلان عن وقف تنفيذ الأحكام بالإعدام. وقد أطلق المفوض الأممي المعني بحقوق الإنسان، والمقرر

الأممي المعني بالإعدامات خارج إطار القضاء، والإعدام دون محاكمة، والإعدامات التعسفية دعوةً من أجل وقف العمل بعقوبة الإعدام في العراق.

ويُذكر بأن منظمة العفو الدولية تعارض عقوبة الإعدام في جميع الحالات ودون استثناء، بوصفها أقسى أشكال العقوبات القاسية، واللاإنسانية، والمهينة، ولأنها تشكل انتهاكاً للحق في الحياة.